

القول الجامع لتحقيق العباد

۲۵

القول الجامع لتحقيق العبارة
في اخذ المشتري وفاء الأجرة
وصحة الرجاء

مكتبة جامعة الرضا - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: قول الرضا عليه السلام في حق
اسم المؤلف: الشيخ محمد باقر
اسم الناشر: مكتبة جامعة الرضا
تاريخ النشر: 1385
عدد الصفحات: 10
ملاحظات: مكتبة جامعة الرضا

المكتبة الخيرية
عبدالله بن محمد
الرياض

22

$$\begin{array}{r} 617000 \\ 1499151 \end{array}$$

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الملك القدير الديان • المميز الشخص
 باصفرة قلبه واللسان • الدالان على علمه
 او على جملة الحزم • **والشكر لله** لا اله الا
 هو العزيز الرحمن • الذم يجعل اعتبار التميز
 بعظم الاجسام وكبر الابدان • **واشهد ان**
 سيدنا محمد عبده ورسوله سيد ولد
 عدنان • **واشهد** بيوم البعث والمنشور
 والميزان • **واصلي** واسلم عليه وعلى
 اله المعروفين بالديانة • **التابعين**
 نفوسهم لله عز شانه • **ليشروا**
 فضله العجم ورضوانه • **بلروا**
 بيعها له اولي من جعلها رهانه • و
 رضي الله عن التابعين وتابعيهم اهل
 التقى والصيانة • **الذين** قد باعوا
 نفوسهم لله ببيع عدة ووفاء وامانة •
وبعد فان الداعي لتأليفي هذه الرسالة

وسبب

وسبب ارتكابي لهذا الخطب والمقالة •
هو ان لما ان تشقت على حكم بيع
 الوفا وكلمها حاولت قربه بعد عني واختفا •
 فاجتهد نفسي في جمع براهينه
 الشافعة • التي من تشتها كادت تكون
 المضايعة • والمفتها في هذه الرسالة
 الجامعة • ليسهل بعد اجمع تناول
 ثمرتها اليافعة • وهوون لي الاخذ
 منها حين المراجعة • لان كبات
 ذهني لا تعي درك المشتات ولست
 من اهل التأليف ولا من جبال هذه
 المجالات • ولا كني متطفل في هذا
 الفن على كل الحالات • **وقد سمعته**
الجامع لتحقيق العبارة • في اخذ المشترك
 وفاء الاجرة وصحة الايجارة • **فابته**
الامر بسم الله تعالى وقول •
 بان اخلاف قد وقع وجدا بين العلماء
 الفحول • **وذلك** في حكم بيع الوفا •
المشهور • الذي كثر وقوعه بين
 الناس • في الاراضي والدور •
وذهبوا القوم فيه على تسعة اقوال •



تشتها
 تشتها

وكل منهن قال بواحد منها والمية مال **ولا**
 شك لمن نظر فيها بعين المعرفة والإدراك
 شئصال **ان** يتبادر له جواز انطوائها
 في أربعة منها ولا محال **والذي يظهر**
 ان حكم المقالات التسعة يندرج في
 ثلاثة عقود **كما ستأتي اليك** فتدبرها
 بالفكر المقصود **فأقول العقد**
الأول منها ان يكون لبس الوفا حكم البيع
 الصحيح **والعقد الثاني** ان يكون لبس
 الوفا حكم البيع الفاسد **الجريح والعقد**
الثالث ان يكون له حكم الرهن
 في جميع احكامه وقد صرحوا بهذا تصرح
واعلم يا اخي وفقنا الله وآياك
 لطرق الهدايا والصواب **بأن كل عقد**
 من هذه الثلاثة العقود المذكورة في
 الخطاب **لا تمسك بنا** **بيع الوفا**
 عليه جماعة من العلماء الألباب **فأقول**
وجوب توضيح **فأقول** **فأقول**
 ليظهر لنا حكم **فأقول**
 جاءته الغزوة مفصلة **فأقول**
 بالله **والقول** **بأنه يتفرع على القول الأول**



أما الثلاثة
 ولما انفكتم
 فوجب على ذكر فروعها ليتبين حكمها
 أقدمها ثم مفصلة

الذي

بأنه يتفرع على العقد الأول
 وهو

الذي جعلوا عليه حكم بيع الوفا حكم البيع
 الصحيح **فروع** منها ان يكون الشفعة
 للمشتري دون البايع فافهم التسليم **ومن**
منها يكون للمشتري جواز ان يهدم
 ويقطع ويبيع **الآلة** ان وعند
 البايع بالتردد فلا يمنع ويترك البقيع **ويجب**
 عليه مرد المشتري ما دام
 حيا **قبل نزول** احدهما المضرع **وقال**
صاحب الظهيريت بوجوب الرد
 لو على ورثتهما وهو الصحيح **ولا كن**
القائلين بأنه حكم البيع الصحيح المذكور
 لجعله منه ان يكون الثمن من المثل خاليا عن
 الترخيص المشهور **ويفرع على**
الثاني المذكور **فأقول** **فأقول**
 قد جعلوا عليه حكم بيع الوفا حكم عقد
 البيع الفاسد **فأقول** **فأقول**
 فسخره متى شاء فلا تكون عن العلوم
 قاعده **ويفرع على العقد الثالث**
 المذكور **الذي جعلوا عليه** حكم بيع الوفا
 كالرهن في جميع الامور **وذلك**
 المشتري لا يملك بيعه ولا رهنه

قدين

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٠١٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠١٠ هـ
 في مدينة بغداد
 في سنة ١٠١٠ هـ

وهو عن إيجارته محجور **واما القول العقد**
البديع الرابع المتركب من هذه الثلاثة
 العقود المتباعدة المتأطع **وهو القول المختار**
القيمة الجاهل وهو **ثلاث** احكام له
 ثلاثة وجيه بواتع **ولكل وجه**
 منها حكم هو في واحد من الثلاثة
 العقود **والحل الانزال والايجار**
 والانتفاع بالبيع المزبور **والوجه**
الثالث منها بان له حكم البيع الفاسد
 المسطور **تلك** كل منهما الفسخ وقت
 ارادته بلا محذور **والوجه الثالث**
 بان له حكم الرهن المحقق المعلوم **وعليه**
 فلا يجوز بيعه ولا رهنه للمشتري
 المعلوم **وهذه صفة الاحكام**
 التي تركب منها القول اجماع **الذي**
 بالقبول لكثرة ما فيه من المنافع
وقد متلو التركيب بانه شاكل تركيب
 الزرافة **كما سيأتي اليك هذا التشبيه**
 مع غاية النظافة **وقد احتار هذا**
القول البديع الرابع الموفق لا غلب
 الطبايع **مولانا العلامة بن نجيم صاحب**

فلهذا من وجبه القول
 الجامع المذكور هو الذي جعل
 فيه حكم البيع الفاسد
 الصحيح في جميع
 وجوه حل الانتفاع
 والانتفاع بالبيع المذكور

الحق

الحد **واكد الفتوى عليه هو وابن الشلبي**
 وصاحب الهداية الخبر **وقال المحقق**
 السيد الطحطاوي لا يعتمد على غير هذا
 القول ولا يخرجه **وما الى اليه قول الامام**
 الزيلعي وصاحب النهر **وقال به علماء**
الرد واقره صاحب الدر ونقله
 مفتي الممالك العثمانية المفتي ابو السعود
 الاخير **ونقل بن عابد عن ابن البرازي**
 ما يشابه القول اجماع في الامر
ولاكن رايته في النزاية موضعا
 في القول الثالث **ومثل**
 له بانه مركب تركيب وصف الزرافة
 الذي لا يستنكر **ولا شك ان خصائص**
 هذا الدين الحنفى الازهر **ان ماضيا**
 فيه حكم امر على الناس الا ويحسر
ولا مانع بان يجوز على هذه الثلاثة
العقود بان يتركب من احكامها عقد
 ويكون لها كالمولود **وتتألف فيه نتائج**
 احكامها بقاء ليها حسن **ويسمى الاجتماع**
 النتائج القول اجماع لكل فن **ولا مانع**
 شرعا من جواز التركيب فانه عند الحاجة

سك ومفسر

قد يُسَنُّ • ويدل عليه كثير من الأحكام
 المركبة فيقن بوجع الظن • والنظر كيف
 تركب حكم الإقرار والهبة والطلاق •
 على أحكام في الصحة دون أحكام المرض
 بالإتفاق • وكذا أحكام الهبة بعوض
 وبدون عوض على هذا المساق • وكذا
 أحكام العتق والوقف مركبة فسلم وكن
 من أهل الوفاق ومن تتبع التركيب وجده
 مستفيض ملاء الإفاق • **فلا مانع** لتركيب
 هذا القول الجامع • من الثلاثة المعقولة **الموافق**
 لدرك ما قبله من المنافع • **وعليه** بأن
 الأجرة يستحقها المشتري وفا هذا



المكتبة العامة
 طهران
 المكتبة العامة
 طهران

